

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٣٤

الجمعة، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيسهو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد دي لا كايي غارسيا
	أنغولا	السيد غيموليكا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2016/565)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1621023 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي

لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2016/565)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام

الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى

إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما للمشاركة

في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام

لعمليات حفظ السلام، وسعادة السيد عمر هلال، رئيس

تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

والممثل الدائم للمغرب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

وأوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/565،

التي تتضمن التقرير الخاص للأمين العام عن الاستعراض

الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد

لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطات

إعلامية من السيد لادسوس والسيد هلال، وسعادة السيد

فولوديمير يلتشينكو، الممثل الدائم لأوكرانيا، بصفته رئيس

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية

أفريقيا الوسطى.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): سأعرض التقرير

الخاص للأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

(S/2016/565)، الذي يستند إلى حد كبير إلى توصيات

الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والذي

تم إعداده بتعاون وثيق مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى

والشركاء. ويعرض التقرير توصيات تتعلق بالقدرات، كما

طلب المجلس، حتى تكون للبعثة التشكيلة المطلوبة والقدرة

على الاضطلاع بمهامها في بيئة ما بعد الفترة الانتقالية، مع

إدراج أهداف بناء السلام.

وكما يذكر المجلس، فقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا

الوسطى، في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في وقت كان البلد يمر فيه

بصعوبات كبيرة. ويجب علينا أن نعترف بأن تقدما كبيرا قد

أحرز منذ ذلك الحين، ولا سيما بدعم من الجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا وبلدان المنطقة ونشر القوات الدولية، بما

في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد أدلى الناحيون في جمهورية أفريقيا الوسطى بأصواتهم في

بيئة سلمية وديمقراطية، في وقت سابق من هذا العام، بعد ما يقرب

من عامين من الانتقال السياسي. وكما قلت في ذلك الوقت،

قدمت جمهورية أفريقيا الوسطى مثالا جيدا في منطقة من العالم

نادرا ما تجرى فيها انتخابات بدون نتائج وترتيبات محددة مسبقا

وأحيانا تكون فوضوية ويطعن في نتائجها. غير أن الانتخابات

في جمهورية أفريقيا الوسطى جرت بطريقة صحيحة تماما وأقر

من خسروا بالهزيمة. ولذلك فإن العملية الانتخابية كانت مثالية

ويجب تسليط الضوء عليها. وقد أدى انتخاب الرئيس فوستين

أرشانج تواديرا - المعروف برجل الشعب - وتشكيل حكومة

جديدة، إلى بدء فترة آمال عراض بتغيير إيجابي ودائم.

مكافحة الإفلات من العقاب وتوسيع نطاق سيادة القانون، بغية تعزيز المصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد دفعت هذه الحاجة إلى الوضوح الأمين العام إلى أن يوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ١٨ شهرا على المستوى المأذون به، مع عدم إجراء أي تغيير فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

ويعرض التقرير نهجاً مرناً ثلاثي الأبعاد لتنفيذ الهدف الاستراتيجي، في سياق العملية قيد النظر، وتمشيا مع المتطلبات. وستركز البعثة على سبيل الأولوية على التصدي لوجود الجماعات المسلحة من خلال اتباع نهج شامل، ودعم الحوار الجاري مع الجماعات المسلحة التي شرع فيه الرئيس تواديرا، استنادا إلى جدول أعماله المحدد، واتخاذ خطوات محددة في دعم البرنامج الوطني لترغ السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف الطائفي وتنسيق الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن. وستولى أهمية خاصة للتعاون مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي التي يجري إعدادها حاليا لتدريب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب، علاوة على ذلك، أن نشارك بنشاط في إصلاح وتدريب أفراد الشرطة والدرك، في امتثال كامل لسياسة الأمم المتحدة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

ويوصي الاستعراض الاستراتيجي ويطالب الرئيس تواديرا، علاوة على ذلك، باستمرار ولاية التدابير المؤقتة العاجلة التي تتطلبها حالة البلد الحالية بوضوح.

ولا بد لنا من مواصلة تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة. فلقد تم اعتقال العديدين من الناس وإبقاؤهم في السجن، إنما المهم الآن تقديمهم إلى المحاكمة. وأعتقد أن ذلك هو أفضل رسالة نبعتها إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ومفادها أن مسألة الإفلات من العقاب، التي شكلت مصدرا مستمرا لتجدد الأزمات على مر السنين، تمت تسويتها في نهاية المطاف. لقد

وإذ نقر بالمكاسب التي تحققت خلال الانتقال الإيجابي، يؤكد الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري أن جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال تواجه العديد من التحديات الخطيرة. ولا تزال الحالة الأمنية هشّة ويمكن أن تنتكس، رغم كل شيء. وقدرات الدولة منخفضة جدا وأحيانا غير موجودة. وقد تأثرت مناطق كثيرة باستمرار الفرقة والإقصاء والتهميش. ولا يزال الناس يعانون من تدني مستوى التنمية الاقتصادية. ولا توجد تقريبا إمكانية وصول إلى الخدمات الأساسية، وليس هناك تمثيل لخدمات مهنية أو شاملة تضمن الحد الأدنى من الظروف المقبولة. وعلاوة على ذلك، فإن الجماعات المسلحة تسيطر على مناطق شاسعة من الإقليم الوطني وتشكل تهديدا كبيرا للمدنيين. وما زالت قدرتها على التسبب في الاضطرابات وإعاقة التنمية الاقتصادية وحرية الحركة حقيقة ماثلة.

ويصدر الاستعراض الاستراتيجي عددا من التوصيات، في ظل تلك الخلفية. فالأولوية المطلقة، كما هو الحال دائما، هي لحماية المدنيين وتيسير تهيئة بيئة آمنة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين داخليا على حد سواء في ظل الظروف المناسبة. وتظل هذه الأمور أولويات مطلقة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويوصي الاستعراض، في موازاة ذلك ولمنع الانتكاس إلى النزاع، بأن يكون الهدف الاستراتيجي لفترة السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة هو دعم استدامة خفض وجود الجماعات المسلحة. وستسهم البعثة، من خلال التركيز على هذا الهدف الاستراتيجي وإعطاء أولوية للأنشطة الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيقه، في إيجاد بيئة أكثر أمنا للمدنيين؛ وفي المساعدة في تطوير الهياكل الحكومية التي تستجيب للرأي العام والقادرة على تقديم الخدمات الأساسية التي يتوقعها الناس؛ وتهيئة بيئة سياسية مؤاتية شاملة ملائمة لحماية حقوق الإنسان، وجهود

لنقل الماشية سببت احتكاكات واشتباكات. وباختصار، ودون الخوض في التفاصيل، ثمة عدد من الأشخاص لقوا حتفهم، وشُرد ٣٥ ٠٠٠ شخص تقريبا في الآونة الأخيرة. وفي الواقع أن القادة الذين ذكرت أسماءهم يحاولون اختبار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والأمم المتحدة، لذلك، المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تثبت لهم أننا استباقيون وسوف نرد عليهم.

ولا تزال هناك تقارير مثيرة للجزع بشأن معاملة السكان المسلمين معاملة سيئة في العاصمة. وفي بيربراتي وأماكن أخرى، مُنع أشخاص من العودة إلى ديارهم من جانب ميليشيات أنتي بالاكا، والحالة الإنسانية ما فتئت مقلقة. ومن بين أقل بقليل من ٥ ملايين نسمة، لا يزال ثمة جزء كبير يتأثرون بعواقب الصراع وعدم الحصول على الخدمات الاجتماعية. ونصف السكان يعيشون حالة انعدام الأمن الغذائي نسبيا، وهم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية من أجل البقاء. وأذكر بأن ٢٠ في المائة من السكان هم مشردون، وبأن ثلثي مجموع سكان البلد لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية الأساسية.

إن كل ذلك يسبب حالة معقدة. ففي أيار/مايو، وقع ما مجموعه ٢٦ حادثا أمنيا أثرت على عمليات المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وهي تمثل إشارة واضحة جدا. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، قتل شرطي سنغالي في ظل ظروف نحاول إلقاء كل ما أمكن من الضوء عليها. لقد كان ذلك عملا غير مقبول. وأنا شخصيا أصدرت تعليمات إلى بعثة الأمم المتحدة للتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ومعرفة ما الذي حدث، ومن هو المسؤول، وإجراء اعتقالات إذا لزم الأمر. وكل ذلك أمر يدعو إلى الأسف والقلق.

ويجب ألا نرسم صورة قائمة للغاية، ولكننا نشعر مع ذلك بأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال هشة. فلقد تم إحراز تقدم بارز خلال العامين الماضيين، وإنما يجب ألا نخاطر

طرح الكيل - وانتهى الأمر. لن يكون هناك أي إفلات من العقاب بعد الآن. هذه هي إحدى أقوى الرسائل التي يمكن أن يعيها المجتمع الدولي إلى مثيري الشغب. علاوة على ذلك، من البديهي أن نواصل نشر قدرات إضافية وتكنولوجيات جديدة في إطار ما هو موجود من الموارد والأفراد العسكريين، وتوطيد العنصر العسكري بغية تحقيق المزيد من المرونة والتنقل.

إن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكنها أن تفعل كل ذلك بنفسها. فما نفعه هو دعم الجهود التي تبذلها الحكومة وبالشراكة مع أصدقائنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة والعالم. ومن هذا المنطلق، سيتعين علينا أن نقرر على أفضل وجه ما هي المزايا النسبية التي يستطيع الجميع توفيرها. وهذا الأمر بالغ الأهمية. وفي ذلك السياق، أرحب بجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل العمل معنا على استحداث ما أسميه اتفاقا أو إطارا للمساءلة المتبادلة، الذي ينبغي تأييده من جانب الشركاء الوطنيين والدوليين على السواء كمنبر لتنسيق الجهود الدولية على أساس مجموعة من الأولويات المتفق عليها، التي سيتواصل تطويرها بغية النهوض بالخطة الإنسانية وإعادة الإعمار في المؤتمر الدولي للجهات المانحة والمستثمرين، الذي سيشكل حدثا هاما يجري في بروكسل خلال تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي سياق الأحداث الأخيرة، ظهرت للأسف مؤشرات خلال الأسابيع القليلة الماضية هي أقل من أن تكون تطورات إيجابية. فعلى سبيل المثال، بتاريخ ١٩ حزيران/يونيه، تم احتجاز ستة من أفراد الشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة ستة أيام لدى فريق محلي للدفاع عن النفس في PK5/ بانغي. ووردت تقارير مقلقة عن تجدد الجهود الرامية إلى توحيد عناصر ائتلاف سيليكا السابق تحت قيادة نور الدين آدم. ونشط علي داراسا في بامباري. وكانت هناك تحركات

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ ببيان بتهنئة اليابان على تبوئها رئاسة مجلس الأمن، وبأن أشكركم، سيدي، على دعوتكم. بالنسبة إليّ، يسرني ويشرفني دائماً أن أحاطب مجلس الأمن باسم لجنة بناء السلام، بصفتي رئيساً لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى عقب نجاح الاستعراض الاستراتيجي الأخير لولاية البعثة، وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد به إشادة خاصة على جهوده الدؤوبة وتعاونه الرفيع المستوى مع لجنة بناء السلام. ونحن نعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2016/565) هو تقرير شامل، ونحيط علماً بالتوصيات المقترحة فيه.

على الصعيد الوطني، بعد أقل من ستة أشهر على الانتخابات الرئاسية، يسير البلد على طريق التعافي، وتواكب ذلك موجة من الأمل في جميع أنحاء البلد.

ويحظى الرئيس بدعم شعبي قوي، الأمر الذي ينبغي الحفاظ عليه من خلال دعم المجتمع الدولي. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي لا تزال قائمة في وجه الواقع السياسي الجديد اليوم، علينا أن نقر ونؤكد أن هناك أيضاً فرصاً جديدة وغير مسبوقه في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلينا أن نستفيد منها. وستكون عملية سياسية شاملة وشفافة أحد الجوانب الرئيسية الضرورية للتأكد من التزام السكان كافة بتيسير إعادة بناء العقد الاجتماعي.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، التي قامت بدور رئيسي خلال الفترة الانتقالية، ما زال لها دور مهم في عدد من المجالات، بما في ذلك حركة الهجرة ومكافحة التهريب الذي يؤثر على المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في وضع يمكنه من تنسيق الجهود في المنطقة.

بعكس مسار هذه المكاسب. لذلك، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تواصل السلطات التزامها الثابت بتحقيق الحوكمة الشاملة للجميع والشفافة، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

واعتقد أن هناك أيضاً دلائل إيجابية. لقد شكّل الرئيس حكومته بضم ممثلين من كل مقاطعات البلد. كما مد يده إلى الجماعات المسلحة، ولكن يجب تلقف هذه اليد والرد على الإيماءة بمثلها. واعتقد أن الرئيس يعترم بوضوح الانقطاع عن الماضي. ومرة أخرى، من الأهمية بمكان كفالة شمول الجميع وتحقيق المصالحة. ويجب أن ندرك أنه لا يوجد حل سريع. فالمشاكل عميقة جدا تحول دون أن يتحقق ذلك، نظراً لتقلب اهتمام المجتمع الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى في الماضي. فالاهتمام المكثف دام فترة قصيرة نسبياً، ومن ثم انتقلنا إلى مواضيع أخرى.

واعتقد أن تكرار ذلك سيكون خطأ جسيماً. ولا بد أن نوضح للقيادة الحالية أنّ جهودنا يجب أن تنصبّ على الاستمرارية والنتائج الطويلة الأجل. وكما قلت خلال عدة مناسبات في بانغي، لا بد لبعثة الأمم المتحدة أن تكون عملية الأمم المتحدة الأخيرة لحفظ السلام في البلد. ونحن لا نملك ترف ارتكاب الخطأ. ويجب أن نحافظ على التزامنا، وكفالة تنفيذه، مع تجنب أي سبب للعودة كما فعلنا مراراً وتكراراً في الماضي، بعد ثلاث أو خمس أو سبع سنوات. فمن شأن ذلك أن يشكل فشلاً جماعياً وكارثياً، وفقدان فرصة كبرى لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يحتاج إلى حل. ومرة أخرى، أعتقد أن الالتزام لأجل طويل بالإبقاء على الحل السياسي هو أمر ضروري على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هلال.

المنطقة أو في القارة الأفريقية أو في أنحاء أخرى من العالم، أن تنظر في إيلاء اهتمام خاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وهيئة الفرص من خلال التدريب أو في إطار التعاون الثلاثي أو برامج التعاون بين بلدان الجنوب. وبالرغم من أن الاحتياجات الملحة في مجالات كثيرة، فليس الوقت متأخراً لبدء الاستثمار في بناء القدرات.

ثالثاً، وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون مصالحة، وما من مصالحة بدون آليات موثوقة لمكافحة الإفلات من العقاب. ويسرني غاية السرور أن يشدد السيد لادسوس على تلك النقطة أيضاً، فهي أساسية للعملية السياسية. وفي هذا السياق، تكتسي قدرة النظام القضائي الوطني وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة أهمية قصوى. وإنشاء تلك المحكمة يواجه تحديات متعددة، سواء فيما يتعلق بتمويلها أو مسألة حماية القضاة والشهود والضحايا. ومع ذلك، فإن إنشاء المحكمة الخاصة ليس ضرورياً لمقاضاة جرائم العنف فحسب، بل سيكون له كذلك أثر محفز مفيد على النظام القضائي في البلاد. ونحث السلطات الجديدة على تسريع العملية البيروقراطية الجارية لكفالة سرعة إنشاء تلك الآلية الهامة. وتعزيز القدرات الوطنية للقضاء أمر بالغ الأهمية.

رابعاً، إن بعثة التقييم والإنعاش وبناء السلام التي تتألف من ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي قامت مؤخراً بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى في نفس توقيت زيارة بعثة الاستعراض الاستراتيجي. وتزامن زيارة هاتين البعثتين وتنسيق بعض أنشطتهما هو خير مثال على نوع الاتساق الضروري في نهجنا المشترك لمعالجة الاحتياجات الملحة للبلد.

وعلاوة على ذلك، نرحب بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لوضع إطار للمساءلة المتبادلة من شأنه كفالة الملكية الوطنية لتلك العملية، وهيئة رؤية أوضح للمجتمع الدولي والحكومة على السواء. وكما يرد في تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم،

ونحث جيران جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان الأخرى في المنطقة على مواصلة تقديم الدعم الكامل للسلطات الجديدة من خلال مشاركة إيجابية وبناءة.

خارج المنطقة، من الأهمية بمكان أن نحيط علماً بالمبادرات المختلفة التي اتخذها شركاء مثل منظومة الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والتشكيلة القطرية الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والعديد من الشركاء الثنائيين الآخرين. وعلى أساس خارطة الطريق التي عرضتها في إحاطتي الإعلامية الأخيرة أمام مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7671)، ستواصل لجنة بناء السلام التركيز على الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالإجراءات المذكورة آنفاً، وسواصل المناوأة بدعم متزايد من المجتمع الدولي.

وأود أن أنتقل الآن إلى ما نراها جوانب أساسية لبناء السلام ينبغي معالجتها على سبيل الأولوية في الأشهر القادمة. أولاً، إن الوضع الأمني في البلاد لا يزال غير مستقر إلى حد كبير، وكما ذكر السيد هيري في لادسوس، فإن الأحداث الأخيرة في أجزاء عديدة من البلاد، إلى جانب خطر تفاقم العنف، هي تذكرة بأن البلاد ليست خالية بعد من احتمال الانتكاس. وبالتالي، فإن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج ومنظومة الأمن الإقليمي سيكون العنصر الأساسي لعودة الاستقرار. ونحن نرحب بالجهود المبذولة لمعالجة الوضع الأمني ومنع المجموعات المسلحة من تقويض عملية التحول الديمقراطي في البلاد. وقد أبدى رئيس الجمهورية التزاماً واضحاً يجعل تلك العملية من أولويات حكومته والأمر يحتاج إلى التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في هذا الشأن.

ثانياً، نقص القدرات الوطنية غالباً ما يعد أحد التحديات الرئيسية للتنمية في البلاد. وناشد الدول الأعضاء كافة، سواء في

الوسطى تعاني من سلبية مزمنة بين مجتمع المانحين، إذ أن ٩٠ في المائة من المساعدات تأتي من حفنة من الشركاء. نحن بحاجة ماسة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة، مع مراعاة أن تقديم أنواع مختلفة من الدعم سيكون مفيداً.

وفي ظل وجود حكومة شرعية لقيادة البلاد، حكومة لديها رؤية واضحة للمهمة الموكولة إليها على النحو المبين في وثيقة سياسة الدولة التي أقرها البرلمان في ٧ حزيران/يونيه، أمامنا فرصة لكي نقدم للشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم الذي يستحقه وينتظره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هلال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد يلتشينكو.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بإحاطة مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي بياني هذا، أعترم الكلام عن دوري كرئيس، الذي توليته منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبذلك، سأسلط الضوء على عمل اللجنة وفريق الخبراء منذ بداية العام.

هناك عدد من التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى التي كان لها أثر مباشر على عمل لجنة ٢١٢٧، ولا سيما في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية الجديدة، التي أجريت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، وكذلك انتخابات الإعادة في ٣١ آذار/مارس. والبرلمان الجديد، وانتخاب الرئيس تواديرا، وتشكيل الرئيس الجديد لحكومة جديدة، كلها أمور بشرت ببدء فصل جديد يحمل وعوداً كبيرة لمستقبل جمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلى ضوء ذلك زرتُ جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو. وكان توقيت الزيارة مناسباً

”ومن الضروري أن يكون إطار المساءلة المتبادلة والخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام جزءاً من مجموعة إجراءات متكاملة ومتسقة تستند إلى منظومة مناسبة وموحدة للمتابعة يتم تطويعها لملاءمة واقع جمهورية أفريقيا الوسطى“ (S/2016/565، الفقرة ٦٤).

وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نستفيد من الدروس المستفادة من التجارب السابقة لضمان نجاح اللجنة. والتشكيلة القطرية الخاصة ستعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لهذا الغرض. وفي السياق الحالي، نرحب بتقييم التوقعات الخاصة بالميزانية فيما يتعلق بأوجه التمويل المختلفة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإئتمانية والأمنية للتعافي، على أن تؤخذ في الاعتبار أهمية التسلسل الصحيح لأولويات بناء السلام في البلاد.

خامساً، لسوء الحظ، فإن الأوضاع الإنسانية لا تزال وخيمة، في غياب أي بوادر للتحسن. والنداء الإنساني السنوي يعاني من نقص التمويل باستمرار، حيث بلغ نحو ١٥,٤ في المائة فقط في عام ٢٠١٦، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وفي هذا الصدد أيضاً، يمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب أن يفعل ما هو أكثر من ذلك بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال عدد من اللاجئين والنازحين مرتفعاً للغاية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية تجاه اللاجئين الذين فروا من بلادهم بسبب شدة أزمة. يجب أن نعمل بجد أكبر لتهيئة بيئة مؤاتية لعودتهم، وتلك ضرورة حتمية.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى زيادة دعمها لجمهورية أفريقيا الوسطى. لا استطيع أن أعبر عن الوضع بما يكفي - لقد بلغ البلد منعطفاً حرجاً في تاريخه، وسيحتاج إلى دعمنا المستمر لضمان العودة إلى الاستقرار. الحالة في جمهورية أفريقيا

للجزءات. وحثت الدول الأعضاء على التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن تخصص مساهماتها لإدارة الأسلحة والذخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وحددت أيضا عددا من التوصيات المتعلقة بإرسال الرسائل والمذكرات الشفوية، وقد وافقت اللجنة على معظمها وأرسلت بالفعل خلال الأسبوع الثالث من حزيران/يونيه.

وأناحت لي الزيارة أيضا فرصة سانحة للعمل مع الحكومة الجديدة على طابع تدابير الجزاءات والغرض منها، وهي تدابير حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول. وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، فعمل المجلس يذكر أن اللجنة في ظل رئاسة سلفي، كانت على اتصال مستمر مع السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى والدول الإقليمية فيما يتعلق بغرض تنفيذ الحظر، وأنها قدمت معلومات عن إجراءات الإعفاءات ذات الصلة على وجه الخصوص.

وأدليت بمعلومات مماثلة إلى أعضاء الحكومة الجديدة الذين التقينا بهم. وأكدت على وجه الخصوص أن الحظر قد قصد به حماية شعب جمهورية أفريقيا الوسطى من الجماعات المسلحة العازمة على نقل الأسلحة والذخيرة إلى البلد. وشجعت أيضا على الحوار والمناقشات بين الحكومة والفريق والأمانة بشأن صياغة وتقديم طلبات الإعفاء من الحظر إلى اللجنة.

وبالمثل أود أن أنوه أيضا إلى أن اللجنة ما تزال تعمل بنشاط مع فريق الخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بالحظر. وفي ٣ شباط/فبراير، وافى الفريق اللجنة بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في كانون الثاني/يناير. وتطرق الفريق من بين أمور أخرى، إلى زيادة عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش الرب للمقاومة، الذي يتحمل المسؤولية عن مهاجمة المدنيين واختطافهم. وشدد الفريق أيضا على أن الأمن لا يزال يمثل شاعلا وتحديا رئيسيا

لأنه أتاح لي فرصة طيبة للعمل مع السلطات المنتخبة والمعينة حديثا. وقد صحبني الممثل الفرنسي للجنة، وانضم إلي أعضاء فريق الخبراء أيضا في كثير من الاجتماعات التي عقدتها في بانغي وأثناء الرحلة الميدانية إلى بامباري.

وشددنا خلال مناقشاتنا مع السلطات على أن مجلس الأمن ما فتئ يولي قدرا كبيرا من الأهمية للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وساعدت زيارتنا أيضا على تأكيد رسالة مفادها أنه ينبغي النظر إلى اللجنة بوصفها شريكا لجمهورية أفريقيا الوسطى، ما دمنا نتشاطر الهدف ذاته المتمثل في تعزيز السلام والأمن في البلد وكبح أنشطة المخربين. وعليه، فقد كانت الحاجة إلى تعزيز التعاون بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة وفريق الخبراء موضوعا محوريا ترددت أصداؤه أثناء تلك الزيارة.

وشعرت أيضا بأن تبادل الآراء مع السلطات المحلية أثناء الرحلة الميدانية إلى بامباري، بما في ذلك مع ممثلي المجتمع المدني مثل جماعة أكبي للمشردين داخليا، قد ساعدت على إثراء فهم الحالة في الميدان، وأتاح لي الفرصة لأن أشهد مباشرة المسائل التي يواجهها البلد. وأود أن أعثم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديري للأمانة ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى اللتين قدمتا لي دعما كاملا في التحضير لهذه الزيارة والقيام بها.

وقد أطلعت أعضاء اللجنة عن تلك الزيارة في ١٣ حزيران/يونيه، بعد عودتي منها. ومن بين الاستنتاجات الواردة في تقرير الزيارة بشأن طريق المضي قدما، ذكرت ضرورة حث دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على مواصلة بذل الجهود لضمان التخزين الآمن للأسلحة والذخائر في البلد بأسره. وطلبت أيضا إلى الأمانة أن تطلب إلى دائرة الإعلام التابعة للبعثة تلاوة نصوص النشرات الصحفية للجنة عبر إذاعة الأمم المتحدة، وخصوصا من حيث صلتها بالتسميات الخاضعة

والتنظيم، بما في ذلك التدريب العملي. وتعتزم البعثة أيضا دعم وإعداد وتنفيذ إصلاح القطاع الأمني للقوات المسلحة. وما يزال أحد الشواغل الرئيسية يتمثل في فحص أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين سيتم تدريبهم للتأكد من استبعاد العناصر المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان سابقا من التدريب.

وفي ١٨ أيار/مايو، قدّم منسق فريق الخبراء استعراضا عاما للمعلومات المستكملة الثانية عن التقدم المحرز في عام ٢٠١٦. وشدد الفريق على أن معظم الجماعات المسلحة قد رفضت التعاون مع الرئيس المنتخب حديثا في المسائل المتصلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن بعض عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى قد شاركت في ابتزاز السكان المحليين. وواصلت الجماعات المسلحة فرض سيطرتها على الأمن والضرائب في الكثير من المناطق، في حين أبلغت قوات الشرطة الوطنية والدرك والسلطات الجمركية عن أنها لا تمارس سلطاتها أو أنها بالكاد تفعل ذلك. وأبلغ الفريق أيضا عن الشواغل المتعلقة بتهريب الأسلحة وحيازة بعض الجماعات المسلحة للبنادق الهجومية التي كانت في حالة أفضل عندما كانت بحوزة جماعات مسلحة أخرى.

وقد تلقت اللجنة - إلى حينه في عام ٢٠١٦ - ما مجموعه ستة طلبات للإعفاء من حظر توريد الأسلحة، وتمت الموافقة على خمسة منها. وتلقت اللجنة أيضا ثلاثة إخطارات بشأن الإعفاء من التدابير المفروضة. ويتعلق أحد هذه الإخطارات الثلاثة بدعم إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين يتعلق الآخران بتجميد الأصول.

أما بشأن حظر السفر، فقد واصلت اللجنة العمل مع الدول الإقليمية المعنية: تشاد وكينيا وجنوب أفريقيا، عن طريق الرسائل، مشددة على أهمية التأكد من منع الأفراد الخاضعين للجزاءات، والذين يزعم سفرهم من تلك البلدان

نظرا لسيطرة الجماعات المسلحة على مناطق واسعة من البلد، علاوة على الاستمرار في ممارسات إدارية غير مشروعة تفرض الضرائب ولا تكف عن ابتزاز السكان.

وفي ٩ آذار/مارس، عقدت اللجنة مناقشة عن طريق التداول بالفيديو مع الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة، فضلا عن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأبلغ الممثل الخاص أونانغا أنيانغا الأعضاء بأن أنشطة الجماعات المسلحة ما تزال مثيرة للقلق في البلد. ونوه أيضا إلى أن قوات البعثة والشرطة قد أبلغت عن ضبط أو استرداد أعداد كبيرة من البنادق الهجومية، وعن أسلحة وذخيرة من مختلف العيارات سواء كانت من صنع الجماعات المسلحة أو مدنيين مسلحين.

وأبلغ الممثل الخاص أيضا أن البعثة ما فتئت تتلقي معلومات عن الاشتباه بتهريب الأسلحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما التقارير عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والذخائر والبنات العسكرية. وتدخلت البعثة أيضا لعرقله المساعي الرامية إلى تهريب الذخيرة ونقلها إلى الجماعات المسلحة في البلد. وأبلغت أيضا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الأعضاء بأنه وفي حين يستمر بذل جهود كبيرة لتدمير الأسلحة وأطنان من الذخائر غير الصالحة للاستعمال، فإن البلد لا يزال بحاجة إلى مواقع تخزين آمنة وكافية للأسلحة والذخيرة.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل، اجتمعت اللجنة عن طريق التداول بالفيديو مع الاتحاد الأوروبي بشأن إنشاء بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغ ممثلو الاتحاد الأوروبي الأعضاء أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قد اتصلت بهم، وأنها طلبت المساعدة في تحويل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى قوة محترفة. وبالتالي، تعتزم بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى العمل مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في مجالات الإدارة والقيادة

الجنسي في حالات النزاع. وقد سلط مقدّم الإحاطات الإعلامية الضوء على الحاجة إلى اليقظة المتواصلة بشأن حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يتواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم مقاتلين لدى الجماعات المسلحة، ويتواصل ارتكاب أعمال العنف الجنسي ويظل المعتدون بلا عقاب. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، في ٢٢ تموز/يوليه، من المقرر أن تستمع اللجنة إلى إحاطة إعلامية تقدّمها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب بانغورا، التي قدمت إحاطتها الإعلامية الأخيرة للجنة في أيار/مايو ٢٠١٤.

حتاماً، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن الإجراءات الجزائية تبقى هامة في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى. وبصفتي رئيساً، سأبذل كل جهد ممكن لضمان أن تبقى اللجنة مشاركة بصورة كاملة، بما في ذلك من خلال التحديث المنتظمة لقائمتها بالأفراد والكيانات الذين يستوفون معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات، والنظر في إدراج أسماء جديدة على قائمة الجزاءات. وسأبذل قصارى جهدي أيضاً لضمان أن يتلقى فريق الخبراء المعلومات التي يطلبها من الدول الأعضاء، وبخاصة الدول الإقليمية والسلطات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي التقيت بالعديد من ممثليها أثناء الزيارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير يلتشينكو على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

أو إليها. وواصل الفريق أيضا العمل بنشاط مع الدول المعنية وتوفير المعلومات إلى الأعضاء بشأن الانتهاكات المبلغ عنها فيما يتعلق بالحظر المفروض على سفر الأشخاص. وتواصل اللجنة العمل على هذه المسألة علاوة على ضمان التنفيذ الفعال لحظر السفر. وما لم تكن هناك ردود متوقعة، أفتتح أن يواصل رئيس المجلس وشخصي السعي للعمل على نحو ثنائي مع الدول، مثلما كان عليه الحال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عندما اجتمع سلفي وممثل الولايات المتحدة، الذي كان رئيس المجلس حينئذ، مع ممثلي كينيا وجنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، فقد أثرت أثناء زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى مسألة وجه إليها الفريق انتباه اللجنة، وهي انتخاب السيد ألفريد بيكاتوم - وهو أحد الأفراد الخاضعين للجزاءات - عضوا بالجمعية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وأنه تقاضى مرتباته الشهرية، ما يمثل انتهاكا لتجميد الأصول في حال عدم طلب الإعفاء. وبعثت بموافقة اللجنة برسالة في ٢١ حزيران/يونيه إلى وزارة المالية بشأن السيد بيكاتوم. وأوجزت أثناء زيارتي إجراءات الإعفاءات ذات الصلة بتجميد الأصول، وشددت على أهمية تعاون السلطات مع اللجنة والفريق والأمانة في ذلك الصدد. وتصدت اللجنة أيضا خلال هذا العام لمسائل أخرى ذات أهمية بالنسبة لنظام الجزاءات.

وعشية زيارتي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتمعت اللجنة في ١٨ أيار/مايو مع ممثلي دوائر العمل الإنساني، وبالتحديد، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف